

اعتقالات جماعية لطواقم إعلامية تغطي مظاهرات في كردستان العراق

أن داعش أضرم النار فيها (المناطق الزراعية).
وذكر المركز في بيان أن صحافيي إقليم كردستان ما زالوا يعانون من عدم قدرتهم على العمل بحرية في المناطق المتنازع عليها.

مركز ميترو: تنظيم المظاهرات دون الحصول على ترخيص لا تعطي مبررا قانونيا لاعتقال الصحافيين

وأضاف أن فريق "كردستان 24" كان يغطي الحرائق المنذلة في حقول القمح والشعير في كركوك، عندما أقدمت مفزة الشرطة الاتحادية على اعتقال الصحافيين ثم نقلهما إلى مقر اللواء والتعامل معهما بـ"طريقة مهينة وكانهما من الإرهابيين".

وبين مركز ميترو أن أمر اللواء وجه خطابه إلى الصحافيين قائلا "انتمنا تتعاونان مع داعش وتنقلان نشاطاته... من أجل إعطاء انطباع أن المنطقة غير آمنة وغير مستقرة".
ودعا رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة إلى التدخل وإجراء تحقيق فوري في ما حصل لفريق فضائية كردستان 24 لأن ذلك يمثل اعتداء على حرية الصحافة والتعبير السلمي بين مختلف المكونات القومية".
كما طالب بإلغاء التعليمات التي تمنع دخول صحافيي الإقليم إلى المناطق المتنازع عليها لتغطية الأحداث فيها.



الطواقم الإعلامية، حيث تم تجريد تلك الطواقم من هواتفها النقالة وأدوات التصوير، كما تم منعها من تغطية المظاهرات.

ودان مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحافيين، اعتقال الصحافيين في دهوك، مؤكدا أن المظاهرات دون الحصول على ترخيص، لا تعطي مبررا قانونيا لاعتقال الصحافيين، وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح الصحافيين والمشاركين في المظاهرات من أهالي دهوك.

ودعا مركز ميترو حكومة إقليم كردستان إلى إطلاق سراح جميع الإعلاميين والمختارين في أحداث مدينة دهوك، وعدم وضع العراقيل والممانعات أمام المظاهرات والناشطين المدنيين للتعبير عن آرائهم.

كما طالب المركز رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالتدخل وفتح تحقيق في حادثة اعتقال مراسل قناة "كردستان 24" ومصورها بعد تغطية صحافية بمحافظة كركوك.

واعتقلت قوات الشرطة الاتحادية الجمعة المراسل الصحفي هيم دلو ومصوره نوزاد محمد على خلفية تغطيتها حرائق حقول القمح والشعير للمزارعين الكرد جنوب كركوك.

وقال هيم دلو إنه فضلا عن مصادرة الهاتف النقال والمعدات الصحافية التي كانت بحوزتهما تم اعتقالهما وبعد عدة ساعات أفرج عنهما.

وأضاف أن "أمر اللواء هدد بإحالتنا إلى القضاء وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب على اعتبار

اعتقلت قوات الأمن في كردستان العراق كواد عدة قنوات فضائية وصادرت معداتهم أثناء تغطيتهم لمظاهرات وحرائق في مناطق زراعية.

وذكرت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق أنه تم اعتقال كاروان صادق مراسل قناة "كلي كردستان" في دهوك ومصادرة معداته وإغلاق هاتفه الشخصي بعد تغطيته للمظاهرة التي نظمها كواد التدريس في دهوك، احتجاجا على تأخر صرف رواتبهم.

كما اعتقلت أيضا علي ديوالي مراسل قناة "سبيدة" ومصورها وماهير سكفان مدير قناة "خابير" وأحمد خالد مدير إذاعتها خلال تواجدهم بالقرب من مكان الاحتجاجات للتغطية، وصادرت معداتهم.

وطالبت الجمعية القوات الأمنية في الإقليم بالإسراع والكشف عن مكان اعتقال الصحافيين، وإطلاق سراحهم على الفور، والكف عن استخدام الأساليب التعسفية ضد الإعلاميين أثناء تاديتهم لمعلم.

وأكدت أن اعتقالهم انتهاك لحرية الصحافة والإعلام، وأبدت قلقها لما آلت إليه حرية العمل الصحفي في الإقليم في الآونة الأخيرة بعد تزايد حالات الحجز والاعتقال، دون مذكرات اعتقال، وطالبت الجمعية ووزير الداخلية والجهات المعنية في كركوك، بفتح تحقيق في حادثة حجز الصحافيين، لكونها مخالفة قانونية، ومحاسبة أمر اللواء الذي اعتدى على الكادر.

وأقامت مجموعة من المعلمين والمدرسين والموظفين والمتقاعدين والناشطين المدنيين، السبت الماضي، بتنظيم مظاهرة في مدينة دهوك، ومساء الجمعة الذي سبق المظاهرة، قامت مفزة من الشرطة باعتقال أحد منظميها، وأصدرت اللجنة الأمنية في المحافظة إعلانا عن رفض إعطاء ترخيص للقيام بمظاهرة وملاحقة من يشارك فيها.

وانتشرت صباح السبت أعداد كبيرة من القوات الأمنية في المكان الذي كان من المقرر انطلاق المظاهرات منه، وقامت تلك القوات باعتقال عدد من المظاهرات، ومن بين المعتقلين عدد من

وزيرة الإعلام اللبنانية تشتكي تحريف كلامها بشأن سجن الصحافيين

الحدود، إلى حين التوصل إلى إلغائها في المستقبل".
ولفتت إلى أن "صورة وزارة الإعلام بشكائها الحالي تغيرت في العالم، بناء على دورها، وهناك حاجة إلى تحويل هذا الدور إلى شكل آخر، وبالتالي إلغاء الهيكلية القائمة، وخلق هيكلية جديدة للإعلام العام بشكل متكامل"، مشددة على أن "الأهم في هذا الموضوع يكمن في إلغاء الوصاية السياسية على الإعلام العام".

كما أصدر مجلس نقابة محريي الصحافة اللبنانية بيانا للدفاع عن الوزيرة، جاء فيه "من المؤسف أن يكون بعض وسائل التواصل قد تناولت زيارة وزيرة الإعلام الدكتورة منال عبد الصمد بتعليقات لا تتسجم مع ما تم تداوله في أثناء زيارتها لمجلس نقابة المحررين، ولا تعكس مضمونه، رغم الإيضاح الذي أصدرته الوزيرة لاحقا نافية ما نسب إليها من كلام".

واستطرد المجلس "على أنها (الوزيرة) خلال زيارتها، أكدت حرصها على حرية الصحافة والإعلام، ورفض كل العقوبات السالبة للحرية، وسعيها الحثيث إلى قانون عصري للإعلام، وتعزيز دور نقابة المحررين، كما إلى توفير حزمة من الضمانات للعاملين في الإعلام"، مضيفا "فلا هي لوحت بسجن الصحافيين، ولا أعضاء مجلس النقابة هم في وارد القبول أصلا بهذا الكلام، لو قيل، وكان الأفضل ألا ينسب هذا السجل الذي لا طائل منه، مع تسجيل احترام مجلس النقابة لوسائل الإعلام كافة اهتمامها بتغطية خبر اللقاء، وتسليط الضوء على ما تطرق إليه من نقاط إيجابية، والتعاون الذي أبدته وسائل الإعلام".

"الإعلامي ليس مجرما وحقوقه مصانة وأن لديه حرية الرأي والتعبير المصانة في الدستور، وبالتالي لدينا اقتراحاتنا في ما يتعلق بهذا الموضوع من ناحية طبيعة العقوبات التي تفرض على الإعلامي، كما البحث في عقوبة السجن التي يجب ألا تكون في إطار موسع، أخذين بالإعتبار بعض الضوابط التي تحمي الدولة وهيبتها وأركانها الأساسية".

واعتبر البعض أن هذه التصريحات بمثابة تبرير لسجن الصحافيين تحت ذريعة حماية هبة الدولة.
لذلك خرجت عبد الصمد في حوار تلفزيوني لتوضيح موقفها، وأكدت "الأهمية تكريس حرية الرأي بالمطلق، من دون وجود أي إجراء سجن في هذا الإطار".

وأشارت إلى أن "هناك سعيا لتضييق الضوابط الحالية إلى أقصى



الجدل مستمر حول كلام الوزيرة

بيروت - أكدت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد نجاد أنها مع حرية الإعلام المطلقة، لافتة إلى أنه جرى تحريف كلامها عن تمسكها بعقوبة سجن الصحافيين، وأن مشروعها "تحويل القضايا المتعلقة بالصحافيين، إلى المحاكم المدنية فقط".

وأضافت في تصريحات تلفزيونية لقناة الجديد "تحدثنا عن الحرية المطلقة للإعلام، وعدم وجود عقوبات سجنية ضمن الضوابط، لأنه حاليا هناك بعض العقوبات بحق الإعلاميين الذين يمسون بهيبة الدولة، أو برئيسها، وعلاقتها مع الدول الأخرى، إلى جانب بعض الأمور الأخرى".

وتعرضت عبد الصمد إلى انتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب تصريحات أدلت بها خلال زيارة لنقابة المحررين اللبنانيين، وتطرق فيها إلى الإعلاميين والإحكام بحقهم، قائلة إن

والقسط والجرام...
لكن للأسف، تبقى أزمة الأوبئة والمجاعات، تاريخا منسيا، ومجرد قضايا مغفورة أو هامشية في تاريخ المغرب، والأبحاث والدراسات حولها جد نادرة، كما أن المصادر التاريخية تعاني شحا كبيرا ونغرات ونشتتا، ليس من السهل جمعها وتنسيقها، حيث تقتصر على إشارات ونقف متفرقة، وفق بلمداحي.

ويضاف إلى ذلك ركن "ديانات خارج المألوف"، الذي يرصد مختلف الديانات في جميع أنحاء العالم، والتي يشكل المؤمنون بالديانات التوحيدية الثلاث أغلبية أتباعها.

الملاحق الرمضانية للصحف المغربية تتحدى حصار كورونا

أشكال صحافية جديدة للمواد الرمضانية تناسب توجهات القراء خلال الحجر الصحي



تعليق طبع الصحف يربك الملاحق

كبيرة تشمل الفائدة والتسلية، وطبع استقطاب قراء كثر.

فالتعاطي مع تجارب النسخ الإلكترونية، إذا طال أمدها الزمني، قد يجعل التفكير في ممارسات إعلامية مغايرة أمرا لا مفر منه، ولعل فترة رمضان تشكل تمرينا لأخذ الدروس والعبر، ربما من أجل رسم ملامح المستقبل، سواء تعلق الأمر بالنسخ الورقية أو بالنسخ الإلكترونية.

ويتحدث حكيم بلمداحي مدير تحرير "الأحداث المغربية"، عن تجربته مع الملاحق الرمضانية، قائلا "إن الصحيفة كعادتها كل سنة، أفردت ملحقا رمضانيا متنوعا تميز بالغنى المعرفي والإرتباط بالمرحلة التي تعيشها بلاندا مع جائحة كورونا".

وأضاف بلمداحي، تماشيا مع متطلبات هذه المرحلة، يتضمن الملحق

رطنا أطلق عليه "إبداعات من وحي زمن كورونا"، مع الإشارة إلى أن هذه النافذة تفتتح على كوكبة من الإبداعات الشعرية والقصصية المستوحاة من زمن وباء كورونا. وهي نصوص أدبية وأكبت الجائحة واستلهمت الجو العام الذي فرضته على الناس.

وتابع أن هذه النافذة تبين أيضا قدرة الأدب الخلاقة على تحويل النوايب والجوائح والفواجع والملمات الكبرى إلى مادة إبداعية تغني الخيال الإنساني، وتخفف من غلواء الأحداث المأساوية، وتبث حس المقاومة وتشيع روح الأمل.

وهناك ركن آخر يحمل عنوان "من تاريخ جوائح المغرب المنسية"، وهي زاوية تسلط الضوء على عدد من الأوبئة في مختلف العصور، لافتا إلى أن "الأحداث المغربية" تفتتح من خلال هذه الزاوية صفحات منسية من الجوائح والأوبئة.

وأكد أن هذه المواد أظهرت أن الجوائح وسنوات المجاعات والقحط خلفت خرابا بالغا ونزيفا بشريا ترك ندوبا عميقة في الذاكرة المغربية، يعكسها الخوف والتوجس وقسوة الموت الذي أعقب سنوات الطاعون والكوليرا والجذام والجذري والتيفويد والقحط والجرام...
لكن للأسف، تبقى أزمة الأوبئة والمجاعات، تاريخا منسيا، ومجرد قضايا مغفورة أو هامشية في تاريخ المغرب، والأبحاث والدراسات حولها جد نادرة، كما أن المصادر التاريخية تعاني شحا كبيرا ونغرات ونشتتا، ليس من السهل جمعها وتنسيقها، حيث تقتصر على إشارات ونقف متفرقة، وفق بلمداحي.

ويضاف إلى ذلك ركن "ديانات خارج المألوف"، الذي يرصد مختلف الديانات في جميع أنحاء العالم، والتي يشكل المؤمنون بالديانات التوحيدية الثلاث أغلبية أتباعها.

اضطرت العديد من ملاحق الصحف المغربية المخصصة لشهر رمضان إلى مواكبة التغيرات التي فرضتها إجراءات العزل الصحي بسبب كورونا، بالنشر الرقمي أو تضمين المواد داخل الصحف نفسها، لكن هذه التغيرات لا تخلو من تحديات إضافية بالنسبة إلى تقليد اعتاده القارئ لسنوات طويلة.

بعد منذ منتصف مارس الماضي، أي قبل فرض الطوارئ الصحية بخمسة أيام، مضيفا "كنا في تلك الفترة نصدر ما يشبه عددا خاصا بكوفيد - 19، وتأثيره على مختلف الأنشطة ومجالات الحياة".

ولفت إلى أن العمل عن بعد لم يكن صعبا، نظرا إلى توفيره جميع الوسائل التي تتطلب ذلك، ويرى أن ذلك "مكننا من دخول التاريخ يكوننا ننتمي إلى أول جيل إعلامي مغربي ينجز صحيفة ورقية عن بعد".

وتابع، إن إيقاع أسلوب عملنا عن بعد لم يتغير في الواقع، بعد أن تقرر تعليق طبع الصحف الورقية، حيث تواصل العمل بالإيقاع وبالحماس نفسيهما مع "الحرص على عدم توجيه الصحيفة إلى القارئ إلا بعد أن نخطب بكل الأخبار وأيضا بعد تغطية كل الأحداث، لذلك كنا نقفل العدد متأخرين".

ومع اقتراب شهر رمضان، يضيف العطاوي، عدنا إلى الحديث في لقاءات افتراضية عما سبق أن ناقشناه فيه خلال اجتماعات التحرير في شهر رمضان، والجديد بالنسبة إلى الصحيفة هو تخفيض منسوب حضور كوفيد - 19، والعودة بنسبة معينة إلى العادات القديمة، والمتمثلة في الإحاطة بكل جوانب الحياة، ومنها تقديم أطباق إعلامية خاصة بشهر رمضان المبارك رغما عن كوفيد - 19.

وخلص إلى أن عرض هذه السنة جاء مختلفا، إذ لم يتم إصدار ملحق خاص برمضان "بل أحدثنا تغييرا على الصفحات وتكفل كل قسم بعرض ما أنجزه، وفق ما جرى التوافق عليه في الصفحات الخاصة به".

وأشار إلى أن سبب هذا التغيير هو تفادي الارتباك وما ينتظمه الأمر من تنسيق قد لا يخلو من تعثرات، قائلا إنه يجب عدم تغيير تبويب الصحيفة، خلال شهر رمضان، ثم العودة إلى التبويب العادي، قبل التغيير من جديد في فصل الصيف، لأنني افترض أن كثرة التغييرات فيها تشويش على القارئ".

وشكل شهر رمضان دوما بالنسبة إلى الصحف المغربية مناسبة للدفع بعجلة التواصل والتفاعل مع القراء، وتكريس تقليد سمح بمراعاة تجارب ساهمت في تحقيق إنجازات إعلامية مهمة، من قبيل نشر كتب في شكل حلقات، واستعادة حوادث شغلت بال الناس، إلى جانب أفراد مساحات

الحدار البيضاء - تخوض الصحف اليومية المغربية، تجارب جديدة في التعاطي مع القراء في شهر رمضان كل عام، لكن الوضع اختلف تماما هذه السنة، باحتجاب النسخ الورقية تماشيا مع التوجه المتعلق بالحد من انتشار كوفيد - 19، فتم الاستناد بالعالم الرقمي من أجل الاستمرار في التواصل مع قرائها.

وتراهن الصحف المغربية على زيادة مبيعات النسخ الورقية طوال العام عبر كسب ود المزيد من القراء، لكن خلال شهر رمضان الحالي خصوصا، شكل الانتقال إلى النسخ الإلكترونية تحديا إضافيا بالنسبة إليها، لأن هذا العالم الافتراضي يعج بسيل من المنشورات التي تتنافس فيما بينها لتحقيق أكبر نسبة من الأطلاع على منتجها واستهلاكه.

وضمن هذا السياق تضطعت الملاحق أو المواد الرمضانية، التي تعد فضاء إضافيا للتفاعل مع القراء، بدور مهم في توسيع مجال القراءة، لأنها تشمل العديد من المواد التي تختلف تماما عن المعتاد، ما دامت تركز على التناول العميق لأحداث ووقائع وقضايا مشوقة.



حسن العطاوي
الجديد بالنسبة إلى الصحيفة هو تخفيض منسوب حضور كورونا

وبفضل الوقت الطويل المتوفر خلال الحجر الصحي، مددوما بخصوصيات شهر رمضان، كانت الفرصة أكبر للقراء كي يطلعوا على منتج إعلامي متنوع وأكثر تشويقا، في العالم الافتراضي الذي يضم فئات عريضة من المجتمع ووصل الاهتمام به إلى حد الهوس.

ويرى بعض الصحافيين وخبراء الإعلام أن هناك قيمة مضافة لهذا الانتقال إلى النسخ الإلكترونية الذي فرضه الفايروس التاجي وقيمة المواد المنشورة خلال رمضان.

واعتبر حسن العطاوي رئيس تحرير صحيفة "الصحراء المغربية"، أن هذه الصحيفة شهدت عدة متغيرات ترتبط في المجلد بما يشهده العالم في الوقت الراهن، وخضوعه لإحكام فايروس كورونا المستجد كوفيد - 19.

وأوضح العطاوي، في تصريحات نقلتها وكالة المغرب العربي للأنباء، "كان الانتقال إلى إنجاز الصحيفة عن